الفصل الثاني

المركز القانونى للضفة الغربية وقطاع غزة فى محيط القانون الدولى

obeikandl.com

obeikandl.com

المركز القانونى للضفة الغربية وقطاع غزة فى محيط القانون الدولى

تعتبر الضفة الغربية جزءاً لا يتجزأ من فلسطين التاريخية، والحديث عنها في هذا المجال أو غيره هو تأكيد لهذه العلاقة التاريخية والجغرافية والسياسية والثراثية بكل جذورها وتفريعاتها،[1] ولقد احتلت من قبل الاحتلال الإسرائيلي بعد احتلال جزء كبير من الأرض الفلسطينية عام النكبة ١٩٤٨،[2] فلم يمضى وقت طويل على احتلال إسرائيل للأراضي العربية المحتلة على إثر حرب حزيران/يونيو سنة ١٩٦٧م، حتى بدأت إسرائيل بمحاولات عدة لتبرير وجودها في تلك الأراضي، وهذا واضح من خلال ما أعلنته عام ١٩٦٨م من تغيير الوضع القانوني لمدينة القدس، والأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ من قبل الاحتلال الإسرائيلي بأنها "أقاليم غير تابعة للعدو"[3]، وعلى إثر ذلك قام كثير من الكتاب الإسرائيليين ومناصرة من فقهاء القانون الدولي الغربيين بإثارة مسألة في غاية الأهمية والخطورة هي عدم اعتبار الضفة الغربية أرض محتلة من قبل إسرائيل مما يتعين عدم خضوعها لقانون الاحتلال الحربي، على حد زعمهم أن هذه الأراضي كانت قبل حرب عام ١٩٦٧م تعيش في حالة فراغ في السيادة مما يبيح لمن يسيطر عليها أن يكتسب السيادة عليها أو بدعوى أن الأردن قد شن مع الجيوش العربية عام ١٩٤٨م حرباً عدوانية ضد إسرائيل مما يجعل

---

(١) أ.غازي الصوراني، قطاع غزة ١٩٤٨-١٩٩٣ دراسة تاريخية سياسية اجتماعية، ٢٠١١، ص١.

(٢) أ.سعيد العابد، الحصار وأثره على حقوق الإنسان دارسة مقارنة بين الفكر الإسلامي والقانون الدولي الإنساني غزة نموذجاً، إشراف، محمود بوترعة، جامعة الحاج الخضر باتنة، الجزائر، ٢٠١٠، ص١٠.

(٣) د.عبد العزيز محمد سرحان، مقدمة لدراسة الدولة الفلسطينية، مرجع سابق، ص٢٠.

من ضم الأردن لتلك الأراضي، وخاصة الضفة الغربية والقدس عملاً غير مشروع[1]، ويترتب على ذلك عدم اعتبار الأراضي التي استولت عليها إسرائيل في حرب عام ١٩٦٧م أراضي محتلة، وبالتالي لا يجب على إسرائيل من الناحية القانونية تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م عليها.

وعلي إثر ذلك وقبل الخوض في الوضع القانوني الدولي للضفة الغربية يلزم التعريف بالضفة الغربية في المبحث الأول،[2] ومن ثم عن المركز القانوني للضفة الغربية في القانون الدولي في المبحث الثاني.

الضفة الغربية

الضفة الغربية مصطلح أطلقه الأردن على الجزء الشرقي المتبقي من فلسطين بحدود الانتداب البريطاني الذي لم يسقط بعد حرب ١٩٤٨م، حيث تم إعلان انسحاب القوات بريطانيا من فلسطين في ١٩٤٧/٩/٢٦م وأكدت أنها ستجلو عن فلسطين بتاريخ ١٩٤٨/٥/١٥م.

وقد وضعت وبقيت أراضي الضفة الغربية تحت الإدارة العسكرية للمملكة الأردنية الهاشمية اعتباراً من تاريخ ١٩٤٨/٥/١٩م حيث تم تعيين الفريق إبراهيم باشا هاشم حاكماً عسكرياً لجميع المناطق في

---

(١) د.عثمان التكروري وعمر ياسين، الضفة الغربية وقانون الاحتلال الحربي، مرجع سابق، ص٢٠.

(٢) أ.ضياء علاء الدين محمود أحمد، جريمة حصار غزة دراسة شرعية، إشراف، أ.د.مازن إسماعيل هنية، رسالة ماجستير في الفقه المقارن، الجامعة الإسلامية غزة، ٢٠١١، ص٦.

فلسطين،[1] ومارست الإدارة العسكرية للملكة الأردنية الهاشمية مظاهر السيادة عليها قبل سنة ١٩٦٧م، وهذا بدوره لم يؤثر على سيادة الشعب الفلسطيني عليها، وذلك لأن السيادة لم تنتقل للأردن، بل ظلت كامنة في الشعب، وموقوفة له، على الرغم من ممارسة الأردن لمظاهر السيادة عليها؛ لأنها سيادة فعلية موقوتة بإيجاد حل للقضية الفلسطينية[2]، وهذا لا يعني أن الأردن كان بمثابة محتل للضفة الغربية، وبالتالي عدم انتقال السيادة إليه كما تدعي إسرائيل.[3]

وبعد توقيع اتفاقيات الهدنة (اتفاقية رودس) التي أنهت حرب ١٩٤٩م[4] رسمت الحدود الفاصلة بين الضفة الغربية والأراضي التي أقيمت عليها دولة إسرائيل (التي هي جزء من الخط الأخضر) حدوداً جديدة، ضمت إلى الضفة الغربية الجزء الشرقي لمدينة القدس، بما في ذلك البلدة القديمة، ما عدا جبل المشارف،[5] وتم التقسيم الإداري للضفة الغربية حيث تم تقسيمها إلى إحدى عشر محافظة هي: جنين مساحة المحافظة

---

(١) علاء البكري وحنان ريان، الأوضاع القانونية لملكية الأراضي في الضفة الغربية، ص٥٢.

(٢) د.موسى القدسي الدويك، المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة وقواعد القانون الدولي العام المعاصر، مرجع سابق، ص٣٤٣.

(٣) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٤) د.السيد مصطفى أحمد أبو الخير، القضية الفلسطينية في القانون الدولي، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠١٢، ص١٧.

(٥) الموسوعة الحرة، ويكيبيديا الضفة الغربية،
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%81%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A

الكلية(٥٨٣كم٢) عدد السكان(٢٩٥,٩٨٥) نسبة الزيادة (٦,٧)، طوباس مساحة المحافظة الكلية(٤٠٢كم٢) عدد السكان(٦٠,٥٨٢٪) نسبة الزيادة (١,٤٪)، طولكرم مساحة المحافظة الكلية(٢٤٦كم٢) عدد السكان(١٧٥,٤٩٤) نسبة الزيادة (٤,٠٪)، نابلس مساحة المحافظة الكلية(٦٠٥كم٢) عدد السكان(٣٦٤,٣٣٣) نسبة الزيادة(٨,٢٪)، قلقيلية مساحة المحافظة الكلية (١٦٦٪) عدد السكان(١٠٥,٣٣٠) نسبة الزيادة(٢,٤٪)، سلفيت مساحة المحافظة الكلية (٢٠٤٪) عدد السكان (٦٧,٦٤١) نسبة الزيادة(١,٥٪)، رام الله والبيرة مساحة المحافظة الكلية(٢٢,٠٤٥كم٢) عدد السكان (٣٢٨,٨١١) نسبة الزيادة(٧,٤٪)، أريحا الأغوار مساحة المحافظة الكلية(٥٩٣كم٢) عدد السكان(٤٩,٣٩٠) نسبة الزيادة(١,١٪)، القدس مساحة المحافظة الكلية(٣٣١,٦كم٢) عدد السكان(٤٠٤,١٦٥) نسبة الزيادة(٩,٢٪)، بيت لحم مساحة المحافظة الكلية(٦٥٩كم٢) عدد السكان(٦٦٢,٤٥٢) نسبة الزيادة(٤,٦٪)، الخليل مساحة المحافظة الكلية(٩٩٧كم٢) عدد السكان(٦٦٢,٤٥٢) نسبة الزيادة(١٥٪).[1]

سُمِّيت الضفة بالضفة الغربية لوقوعها غرب نهر الأردن، وتشكل مساحتها ما يقارب٢١٪ من مساحة فلسطين التاريخية من النهر إلى البحر أي ما يقرب من٥,٨٦٠ كم^2، والأمم المتحدة أصدرت قراري ٢٤٢ و ٣٣٨ والتي تقضي بانسحاب "إسرائيل" من المناطق التي احتلتها عام ١٩٦٧

(١) كتاب محافظات شمال الضفة العربية الاحصاء السنوي ٢٠١١، صدر ابريل ٢٠١٢،ص٦٩

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1869.pdf

openkandl.com

م،وتشمل هذه المنطقة جغرافياً على جبال نابلس وجبال القدس وجبال الخليل وغربي غور الأردن.[1]

ولقد تمت الوحدة بين الضفتين الشرقية (الأردنية) والغربية (الفلسطينية) بعد مؤتمر أريحا عام ١٩٥١م، واحتلتها إسرائيل خلال حرب ١٩٦٧م، وظلت الأردن تعتبرها قانونياً أراضي أردنية محتلة حتى العام ١٩٨٨م عندما قرر الملك حسين الراحل فك الارتباط القانوني والإداري والمالي (قرار فك الارتباط) بناءاً على طلب منظمة التحرير الفلسطينية ماعدا الأوقاف التي بقيت مرتبطة مع الحكومة الأردنية حتى اليوم من إشراف وتعيينات وصيانة للأوقاف المسيحية والإسلامية والتزامات مالية،[2] وتشكل أراضي الضفة الغربية الجزء الأكبر من الأراضي التي أصطلح على تسميتها الأراضي الفلسطينية المحتلة (التي تضم الضفة الغربية - بما فيها القدس الشرقية- وقطاع غزة)،[3] ولا تزال الضفة خاضعة لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة للأراضي المحتلة.

على الرغم من ذلك قامت إسرائيل ببناء العديد من المستوطنات في الضفة، كما قامت إسرائيل بضم القدس الشرقية وضواحيها بشكل أحادي الجانب لم يعترف بشرعيته المجتمع الدولي، وقسمت الحكومات الإسرائيلية الضفة الغربية إلى "يهودا والسامرة" وطبقت عليها قانون الإدارة

---

(١) بحث عن الضفة الغربية، منتدى المقداد

ttp://www.mqdad.com/vb/showthread.php?t=13716

(٢) د.السيد مصطفى أحمد أبو الخير، القضية الفلسطينية في القانون الدولي، المرجع السابق، ص١٧.

(٣) المرجع السابق، ص١٧.

المدنية، وتهدف من ذلك إلى إبقاء الضفة الغربية كمنطقة متنازع عليها بين الفلسطينيين والإسرائيليين، أي أنها ليست محتلة.[1]

أما في عام ١٩٩٣ فقد وقعت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية اتفاقية أوسلو التي نصت على إقامة حكومة ذاتية فلسطينية تدير الحياة المدنية في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية، وعلى أثر اتفاقيات أوسلو تم تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق(أ ، ب، ج)، حيث سلمت منطقة (أ) للسلطة الوطنية الفلسطينية لإدارتها بشكلٍ كامل، وتشكل ما نسبته ٣٪ من مجموع الضفة الغربية، أما المنطقة (ب) فقد أدارتها السلطة فقط من الناحية المدنية، وهي تشكل ما نسبته ٢٧ ٪ من مساحة الضفة الغربية، أما السيطرة الأمنية فكانت للحكومات الإسرائيلية، أما المنطقة (ج) فهي تخضع للسيطرة الإسرائيلية، بالإضافة إلى الكتل الاستيطانية التي تضاعفت خلال سنوات التفاوض؛ وفي واقع الحال فإن الجيش الإسرائيلي يسيطر على ٩٧ ٪ من الضفة الغربية، بينما يسيطر الفلسطينيون حسب الاتفاقيات الموقعة على نسبة ٣٪ ،[2] إلا أن الجيش الإسرائيلي أعاد احتلال(الانتشار) كافة الضفة الغربية في عملية السور الواقي في إبريل عام ٢٠٠٢ م.

---

(١) أ.محمد اشتية، "موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية" ط ٢، البيرة، فلسطين، المركز الفلسطيني للدراسات. الإقليمية، ٢٠٠٩ ، ص ٣٥

(٢) جمال البابا، "إعادة الانتشار بين الاتفاقيات الموقعة والتعنت الإسرائيلي"، سلسلة دراسات وتقارير، صادرة عن منظمة ١٧- ١٩٩٨ . ص ١٦ ،(التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية، مكتب الرئيس- مركز التخطيط، العدد ٥٢.

ويقدر عدد السكان حسب التعداد السكاني للضفة الغربية (منتصف عام ٢٠١٠- ٢٠١٣) بحوالي(٢٧١٩١١٢) نسمة،[١] ونسبة الزيادة سنة ٢٠١٣ (٦١,٥٪).

شرعت الحكومة الإسرائيلية برئاسة أرييل شارون ببناء جدار فاصل بينها وبين الفلسطينيين داخل أراضي الضفة الغربية بهدف حماية إسرائيل من العمليات العسكرية الفلسطينية، لكنه اقتضم الكثير من الأراضي الفلسطينية وساهم في إحكام الحصار على الشعب الفلسطيني وإفقار اقتصاده الوطني بشكل شبه كامل، كما تم عزل مدن وبلدات بكاملها عن محيطها الفلسطيني.[٢]

المركز القانوني للضفة الغربية في القانون الدولي

تعتبر الضفة الغربية منذ احتلالها في شهر كانون الأول عام ١٩٦٧م أرض محتلة يتعين خضوعها لقانون الاحتلال الحربي، وبما أن احتلال إسرائيل لتلك الأراضي قد نجم عن حرب غير مشروعة، لذا فإن استمرار احتلالها لتلك الأراضي حتى الآن يعتبر عملاً غير مشروع[٣]، وعلى الرغم

---

(١) المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء ، فلسطين في أرقام، ٢٠١٠، ص١٠.
http://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/2011/Stat_Pal_2010_7-11.pdf

(٢) الموسوعة الحرة، ويكيبيديا الضفة الغربية،
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%81%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9

(٣) د.عثمان التكروري، ود.عمر ياسين، الضفة الغربية وقانون الاحتلال الحربي، إصدار مركز الدراسات في نقابة المحامين، فرع القدس، ١٩٨٦، ص٩٧.

من أن الأمم المتحدة، مؤيدة من معظم دول العالم ترى أن الضفة الغربية هي أراض محتلة تخضع لأحكام قانون الاحتلال الحربي، إلاّ أن الاحتلال إسرائيلي رفض ذلك، منذ احتلاله لتلك الأراضي، وأخذ يراوغ في إعطاء أوصاف متعددة للضفة الغربية، معتقداً أن تغيير الوصف سوف يساعدها في تثبت التوسع، فمرة يطلق عليها أرضٍ محررة، ومرة يطلق عليها أراضٍ محتلة، ثم تراجع عن هذا الوصف وصفها بأنها أرض متنازع عليها، ثم أطلقوا عليها اسم الأراضي المدارة، وأخيراً أطلقوا عليها اسم المناطق، وغالباً ما يطلقون عليها منذ شهر كانون الأول ١٩٦٧م تطلق على الضفة الغربية اسم "يهودا والسامرة"[١] هادفة بذلك أن تعكس متطلباتها الدينية، والتاريخية المزعومة، على تلك الأرض، ثم أصدرت وزارة الداخلية الإسرائيلية في شهر شباط ١٩٦٨م، قراراً بموجبه، لم تعد إسرائيل تعتبر الضفة الغربية أراض تابعة للعدو، معتبرة بذلك نفسها السلطة القائمة بإدارة ذلك الإقليم، وليس احتلاله،[٢] ثم أطلقت فيما بعد على تلك الأراضي مصطلحات أخرى منها "الأقاليم المحررة" "ومناطق الحكم الذاتي الإداري الشخصي" إلى غير ذلك هادفة من وراء ذلك كله تزييف الأوضاع القانونية، ونفي صفة المحتل" الحربي عنها".[٣]

ومن هنا يجب التفرقة بين مفهوم الأرض وباقي المفاهيم التي أطلقها الاحتلال الإسرائيلي بالأخص مفهوم المناطق، فالمصطلحان يختلفان

---

(١) د.عبد الرحمن محمد علي، وآخرون، إسرائيل والقانون الدولي، مرجع سابق، ص١٤٠.

(٢) د.موسى القدسي الدويك، المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، مرجع سابق، ص٣٤٦.

(٣) د.عبد العزيز سرحان، مقدمة لدراسة الدولة الفلسطينية، دار النهضة العربية، القاهرة،١٩٨٩، ص٦٣.

اختلافاً جوهرياً من حيث الطبيعة القانونية والوضع الجغرافي المراد وصفه، فالأرض مصطلح قانوني يعبر عن وجود رقعة جغرافية واحدة ومحددة يختص بها ويستقر فيها شعب معين، لوجود الاتصال المادي والقانوني بين أجزائها فهي وحدة واحدة غير مجزأة، فالأرض هي ملكية واختصاص تعبر عن علاقة انتماء بينها وبين أفراد الشعب الذي يستقرون عليها، وهذا مصطلح قانوني معتمد ومستقر في الفقه الدولي،[1] أما مصطلح المناطق عبارة عن أجزاء من الإقليم أو من الأرض بغرض التمييز بينها وبين مناطق أخرى من ذات الإقليم، كما هو وارد في إعلان المبادئ[2] واتفاق القاهرة[3]، وما يستعمله الفقه القانوني الاحتلال الإسرائيلي لوصف الرقعة الجغرافية التي تخضع للحكم الذاتي الفلسطيني فهو أدنى عن وصفها قانونياً بالأرض، فالسلطة الفلسطينية لا تستطيع ممارسة أي سلطات مادية وفعليه على المستوطنات، لعدم وجود آليات عملية لتقييد وجود المستوطنات؛ لأنها من حيث الأساس القانوني تخضع لسيادة الاحتلال الإسرائيلي من الناحية الجغرافية والقانونية والإدارية.[4]

وكما أن إسرائيل احتلت الضفة الغربية من الأردن، فهذا لا يعني بأي حال من الأحوال أن الأردن محتلة للضفة الغربية، ويجب على الأردن أن تحررها وتعيدها محررة للفلسطينيين كما تدعي إسرائيل، لأن الوحدة بين

---

(١) د.وليد محاميد، الدولة الفلسطينية من زاوية القانون الدولي، مرجع سابق، ص٢٥

(٢) منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شئون المفاوضات، الاتفاقيات الموقعة، أتفاق أوسلو" اعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة" الذاتية الفلسطينية الموقع عليها ١٩٩٣/٩/١٣م ، البند الرابع.

http://www.intertech.ps/nad/ainside.php?id=42

(٣) المرجع السابق نفسه، اتفاقية أوسلو(٢) القاهرة ١٩٩٤/٥/٤م.

(٤) د.وليد محاميد، الدولة الفلسطينية من زاوية القانون الدولي، مرجع سابق، ص٢٥

الضفتين قد تمت بموافقة الأكثرية من الفلسطينيين القاطنين في الضفة الغربية،[1] كما أن الجيش الأردني كغيره من الجيوش العربية التي دخلت الأراضي الفلسطينية بطلب من أهلها لنجدتهم والدفاع عن حقهم في الاستقلال ووحدة وطنهم وحقهم في تقرير المصير الذي قرره قرار تقسيم فلسطين لسنة ١٩٤٧م.[2]

وعلى إثر ذلك فإن توحيد الضفتين بعد الانتخابات العامة التي تمت فيها، وما تبع ذلك من قبول عام لهذه الإجراءات واستقرار الوضع الجديد دون منازعة منذ قيامه وحتى عام ١٩٦٧م، وأي كان الرأي بالنسبة لشرعية ضم الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية فإنه لا شك أن فلسطيني الضفة الغربية كان قبل فك الارتباط القانوني والإداري بين الضفتين يعتبرون مواطنين متساويين في الحقوق والواجبات داخل المملكة كما كانت لهم مقاعدهم في البرلمان وفي مجلس الوزراء.[3]

وبناء على ما سبق فإن الوضع القانوني للضفة الغربية هو وضع احتلال يتعين خضوعها لقانون الاحتلال الحربي، نظراً لأن إسرائيل قد احتلتها أثر الأعمال العدوانية التي قامت بها عام ١٩٦٧م، واستعمالها غير المشروع للقوة في مواجهة كل من الأردن وسوريا ومصر مهددة بذلك السلامة الإقليمية لتلك الدول، ومنتهكة للمادة ٤/٢ من ميثاق الأمم المتحدة التي تمنع التهديد باستعمال القوة ضد السلامة الإقليمية للدول

---

(١) د.سالم يوسف الكسواني، المركز القانوني لمدينة القدس، ص٢٩٥.

(٢) د.عثمان التكروري، ود.عمر ياسين، الضفة الغربية وقانون الاحتلال الحربي، إصدار مركز الدراسات في نقابة المحامين، فرع القدس، ١٩٨٦، ص٨٢.

(٣) أ.عصام الدين حواس، الحكم الذاتي لشعب فلسطين، القاهرة، مطابع الأهرام، ط١، ١٩٨١، ص٨٩.

أعضاء الأمم المتحدة، وبما أن احتلال إسرائيل لتلك الأراضي قد نجم عن حرب غير مشروعة، لذا فإن استمرار احتلالها لتلك الأراضي حتى الآن يعتبر عملاً غير مشروع أيضاً.[1]

وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة ترى أن الضفة الغربية أرض محتلة تخضعان لأحكام قانون الاحتلال الحربي إلا أن إسرائيل رفضت ذلك منذ احتلالها لتلك الأراضي.

الوضع القانوني الدولي لقطاع غزة

يعتبر قطاع غزة جزءاً لا يتجزأ من فلسطين التاريخية، فإن الحديث عنه في هذا المجال أو غيره هو تأكيد لهذه العلاقة التاريخية والجغرافية والسياسية والثراثية بكل جذورها وتفريعاتها،[2] ولقد أُحتل من قبل الاحتلال الإسرائيلي بعد احتلال جزء كبير من الأرض الفلسطينية عام النكبة ١٩٤٨،[3] وقبل الخوض في الوضع القانوني الدولي لقطاع غزة يلزم التعريف بجغرافية قطاع غزة ومعابره؛ لأن آليات الحصار لا تكون إلا بإقفال المنافذ الجغرافية براً وبحراً، أما براً بإقفال المعابر، وأما بحراً بحظر اجتياح مساحة معلومة من البحر، وعدم الاقتراب من شاطئ قطاع

---

(١) د.عثمان التكروري، ود.عمر ياسين، الضفة الغربية وقانون الاحتلال الحربي، إصدار مركز الدراسات في نقابة المحامين، فرع القدس، ١٩٨٦، ص٩٧.

(٢) أ.غازي الصوراني، قطاع غزة ١٩٤٨-١٩٩٣ دراسة تاريخية سياسية اجتماعية، ٢٠١١، ص١.

(٣) أ.سعيد العابد، الحصار وأثره على حقوق الإنسان دارسة مقارنة بين الفكر الإسلامي والقانون الدولي الإنساني غزة نموذجاً، إشراف، محمود بوترعة، جامعة الحاج الخضر باتنة، الجزائر، ٢٠١٠، ص١٠.

غزة بقصد الصيد للمحاصرين، أو الإغاثة الخارجية،[1] ومن ثم تكييفه القانوني في القانون الدولي.

أهمية قطاع غزة في العلاقات الدولية

ظهر اصطلاح "قطاع غزة"[2] رسمياً منذ أوائل شهر كانون الثاني

---

(١) أ.ضياء علاء الدين محمود أحمد، جريمة حصار غزة دراسة شرعية، إشراف، أ.د.مازن إسماعيل هنية، رسالة ماجستير في الفقه المقارن، الجامعة الإسلامية غزة، ٢٠١١، ص٦.

(٢) ظهوره على أثر اتفاقية الهدنة الموقعة في ردوس بين الوفدين الإسرائيلي والمصري بتاريخ ٢٤ شباط/١٩٤٩م، وتحددت خارطة منطقة غزة، وبدأ فصل جديد من حياة الشعب الفلسطيني بعد أن كانت هذه المنطقة تعرف بلواء غزة والتي ضمت أربع مدن وستين قرية بمساحة تبلغ (١٣٦٨٨كم٢) أصبحت تعرف باسم "المناطق الخاضعة لرقابة القوات المصرية في فلسطين " وتضمنت فقط مدينتين هما غزة وخانيونس وتسع قرى هي جباليا ، والنزلة، بيت لاهيا، بيت حانون، دير البلح، بني سهيلة، عبسان الكبيرة والصغيرة، خزاعة، رفح. المرجع غازي الصوراني، قطاع غزة ١٩٤٨-١٩٩٣ دراسة تاريخية سياسية اجتماعية، ٢٠١١، ص٦.

obeikandi.com

١٩٥٤م،[١] يعود سبب تسميته بقطاع غزة نسبةً لأكبر مدنه - غزة- ، كان قطاع غزة جزءاً لا يتجزأ من منطقة الانتداب البريطاني على فلسطين حتى إلغائه في مايو ١٩٤٨، وفي خطة تقسيم فلسطين كان القطاع من ضمن الأراضي الموعودة للدولة العربية الفلسطينية، غير أن هذه الخطة لم تطبق أبداً، وفقدت سريانها إثر تداعيات حرب ١٩٤٨م، بين ١٩٤٨ و١٩٥٦م خضع القطاع لحكم عسكري مصري، ثم احتلها الجيش الإسرائيلي لمدة خمسة أشهر في هجوم على مصر، وكان جزء من العمليات العسكرية المتعلقة بأزمة السويس في مارس ١٩٥٧م انسحب الجيش الإسرائيلي فجددت مصر الحكم العسكري على القطاع، وفي حرب ١٩٦٧م احتل الجيش الإسرائيلي القطاع ثانية مع شبه جزيرة سيناء، وفي ١٩٨٢م أكملت إسرائيل انسحابها من سيناء بموجب معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، ولكن القطاع بقي تحت حكم عسكري إسرائيلي إذ فضلت مصر عدم تجديد سلطتها عليه.[٢]

أهمية موقع قطاع غزة ومحافظاته

أولاً: أهمية وإستراتيجية قطاع غزة

---

(١) صدر التسمية في قرار رئيس الجمهورية المصرية اللواء محمد نجيب، الذي يقضي بتعيين الأميرالاي عبد الله رفعت حاكماً إدارياً لقطاع غزة ضمن الحدود الجديدة.المرجع غازي الصوراني، قطاع غزة ١٩٤٨-١٩٩٣ دراسة تاريخية سياسية اجتماعية، ٢٠١١، ص٦.

(٢)ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، قطاع غزة ،
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9_%D8%BA%D8%B2%D8%A9

اكتسب موقع قطاع غزة الجغرافي أهمية خاصة، حيث إنه واقع على أبرز الطرق التجارية بالعالم القديم، تلك التي بدأت من حضرموت واليمن وانتهت في بلاد الهند، كما له أهمية عسكرية كبيرة، نظراً لكونه صلة الوصل بين مصر والشام، وكان الاستيلاء على قطاع غزة يعني بداية السيطرة على طرق الحرب والتجارة بين آسيا وإفريقيا،[1] وكان لموقع قطاع غزة المتميز على حافة الأراضي الخصبة العذبة المياه التي تأتي مباشرة بعد برية سيناء الأثر في وجودها وبقائها وأهميتها، فهي المحطة الطبيعية لكل من الآتين من مصر العربية، ووجهتهم إلى بر الشام، كما أنها المحطة الأخيرة لكل قادم من الشام ووجهته مصر، فهي ملتقى القوافل قبل دخول البادية، فيها يستكملون ما يلزمهم قبل المرور بالصحراء أثناء طريقهم إلى مصر.[2]

فيعتبر قطاع غزة لموقعة الجغرافي نقطة التقاء قارتي آسيا وأفريقيا، فأصبح ذو مكانة إستراتيجية وعسكرية فائقة، وكذلك هو ذو قوة اقتصادية وسياسية كبيرة لأهمية موقعه التجاري لوقوعه بين دول شمال وغرب آسيا.[3]

---

(١)أ.مصطفى مراد الدباغ، ، بلادنا فلسطين، دار الهدى، كفر قرع، ١٩٩١، ج١، القسم الثاني،١٩٩١، ص٣٥-٣٦.

(٢)أ.مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، المرجع السابق، ص٣٥، ، نبيل السهلي، غزة تاريخ احتلالات وصمود، مقال الجزيرة نت http://www.aljazeera.net/analysis/pages/69a360f6-5920-426c-a63a-eb32b467e351

(٣) أ. مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، مرجع سابق، ص٣٥.

obeikandl.com

يعتبر قطاع غزة من المناطق الجنوبية من الساحل الفلسطيني مع البحر الأبيض المتوسط، وهو على شكل شريط ضيق شمال شرق جزيرة سيناء، ويمتد قطاع غزة على مساحة ٣٦٥كم٢ تمثل (٢٠,٦٪) من أراضي لواء غزة[١]، وبنسبة (١,٣٥٪) من مساحة فلسطين التاريخية من النهر إلى البحر، تبدأ من قرية رفح جنوباً إلى بيت حانون شمالاً بطول حوالي(٤٨كم٢)، وأما عرضه فتراوح ما بين (٦- ٩كم٢)، يحد قطاع غزة أراضي (٤٨) شمالاً وشرقاً، وتحده مصر من الجنوب الغربي،[٢]ولكن المساحة الحقيقية لقطاع غزة حسب اتفاقية الهدنة (٥٥٥كم٢) ليسا (٣٦٥كم٢) كما تذكره جميع وسائل الإعلام والوثائق المتداولة.[٣]

وكما يقع قطاع غزة بين دائرتي عرض(٣١) درجة و (١٣) دقيقة و(٤) ثوان، و(٣١) درجة و(٣٥) دقيقة، (٤٥) ثانية شمال دائرة الاستواء، ويقع بين خطي طول (٣٤) درجة و(١٣) دقيقة، (٣) ثواني، و(٣٤) درجة، (٣٤) دقيقة و(٥)ثواني، شرق خط جرينتش.[١]

---

(١) يتكون لواء غزة من قضائي غزة وبئر السبع، ويشكل لواء غزة (٥١%) من مساحة فلسطين البالغة (٢٧٠٠٩كم٢) وسكانه يشكلون (١١%) راجع: عواد الأسطل، الوضع القانون لقطاع غزة، شؤون فلسطينية، عدد ١٦٨، ص٤.

(٢) ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، قطاع غزة ،

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9_%D8%BA%D8%B2%D8%A9

(٣) د. سلمان أبو سته، خط الهدنة في غزة، إسرائيل الدولة السارقة أبداً كيف قضمت إسرائيل قطاع غزة في اتفاقية سرية، الحياة، لندن، عدد ١٦٧٩٤، ص ١٥، مارس ٢٠٠٩.

http://www.plands.org/arabic/articles/050.html

(١) د.نعيم بارود، العدوان على غزة، قطاع غزة لمحة جغرافية، ص١/١٤.

ويقدر عدد السكان حسب التعداد السكاني لقطاع غزة (منتصف عام ٢٠١٠- ٢٠١٣) بحوالي(١٧٠١,٤٣٧) مليون وسبعمائة واحد نسمة،[١] ونسبة الزيادة سنة ٢٠١٣ (٣٨,٥٪)، ويعتبر قطاع غزة من أكثر مناطق العالم اكتظاظاً بالسكان، **وينقسم قطاع غزة إدارياً إلى خمس محافظات هي كالتالي:**

١- محافظة شمال غزة : تشمل بيت حانون وبيت لاهيا ومخيم جباليا ثم جباليا النزلة، وتبلغ مساحة المحافظة الكلية(٦١كم٢)، عدد السكان (٣٣٥٢٥٣) ونسبة الزيادة (٧,٦٪).

٢- محافظة غزة: تشمل مدينة غزة العريقة ومخيم الشاطئ، وتبلغ مساحتها الكلية(٧٤كم٢) عدد السكان (٥٨٨٠٣٣) ونسبة الزيادة (١٣,٣٪).

٣- محافظة الوسطى: تشمل مدينة دير البلح، ومخيم النصيرات، ومخيم البريج، ومخيم المغازي، ومخيم دير البلح، والزوايدة، والمغراقة، وتبلغ مساحتها الكلية (٨٥كم٢) عدد السكان (٢٤٧١٥٠) ونسبة الزيادة (٥,٦٪).

٤- محافظة خان يونس: وتشمل مدينة خانيونس، مخيم خانيونس، وقرى بني سهيلا، وعبسان الكبيرة، وعبسان الصغيرة وخزاعة،

---

(١) المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء ، فلسطين في أرقام، ٢٠١٠، ص١٠.
http://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/2011/Stat_Pal_2010_7-11.pdf

obeikandi.com

والفخاري، وتبلغ مساحتها الكلية(٦٤كم٢) عدد السكان (٣٢٠٨٣٥) ونسبة الزيادة (٧,٢٪).

٥- محافظة رفح: تشمل مدينة رفح ومخيم رفح والمشاريع الحديثة حول المدينة، وتبلغ مساحتها الكلية (٨٠كم٢) عدد السكان (٢١٠١٦٦) ونسبة الزيادة (٤,٨٪).

ثانياً: معابر قطاع غزة

المعابر تعتبر منافذ تقع علي الحدود بين الدول، فهي همزة الوصل بين الدول المتلاصقة، فالمعبر منفذ بين دولتين متلاصقتين، لا يثير أية أزمات إلا في حالة تعكير العلاقات بين الدولتين الجارتين.[1]

يوجد في قطاع غزة عدة نقاط حدودية (نقاط عبور) على الحدود مع الأراضي الفلسطينية ومصر، وتستخدم هذه النقاط في حركة البضائع والأشخاص من وإلى قطاع غزة، وقد أصبحت حركة البضائع والأشخاص من خلال تلك النقاط أمراً بالغ الصعوبة ويرافقه تعقيدات ومصاعب كبيرة، حيث فرض الاحتلال الإسرائيلي قيوداً على تلك بهدف التضييق الاقتصادي والاجتماعي وفرض الحصار على قطاع غزة،[1] **والمعابر الفلسطينية هي:**

---

(١) د.السيد مصطفي أحمد أبو الخير، المعابر الفلسطينية رؤية قانونية، مؤسسة النور للثقافة والإعلام، ٢٠٠٨، ص٧.

(١) أ.محمد إبراهيم الراعي، تقييم أداء المعابر في قطاع غزة، دراسة قامت بها السلطة الوطنية ووزارة الاقتصاد الوطني، دائرة الدراسات والتحليل والإحصاء، ابريل ٢٠٠٥، ص٧.

http://www.mne.gov.ps/MneModules/studies/Maaber.pdf

obeikandl.com

١- معبر المنظار:ويعرف إسرائيليا باسم (كارني)، وهو معبر أسس بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، وأصحب الآن المعبر الرئيسي الذي يربط غزة بالاحتلال الإسرائيلي، وخصوصاً في حركة التبادل التجاري، يقع شرق قطاع غزة وتسطر عليه قوى الاحتلال سيطرة كاملة، وهو أهم المعابر في غزة وأكبرها من حيث عبور السلع التجارية بين غزة والاحتلال الإسرائيلي.[١]

٢- معبر بيت حانون: ويعرف باسم (إيرز) يقع شمالي قطاع غزة إلى الشرق من بيت حانون وبعد تحويل معظم النشاطات التجارية بين غزة والاحتلال الإسرائيلي إلى معبر المنظار أصبح معبراً مدنياً فقط، أصبح مخصص لعبور الحالات المرضية الفلسطينية المطلوب علاجها في إسرائيل أو الضفة الغربية أو الأردن ويمر منه الدبلوماسيون والصحافة والبعثات الأجنبية والعمال وتجار القطاع الراغبون في الدخول بتصاريح إلى إسرائيل، كما تمر منه الصحف والمطبوعات، وتسيطر عليه قوات الاحتلال الإسرائيلي سيطرة كاملة، ولا يوجد أي تواجد فلسطيني على هذا المعبر، ولكن تتم عملية التنسيق عن طريق وزارة الشؤون المدنية والوزارات الأخرى.[١]

٣- معبر الشجاعية: يعرف إسرائيلياً باسم (ناحال عوز)، ويقع في حي الشجاعية شرق مدينة غزة، ويسيطر الاحتلال الإسرائيلي عليه سيطرة كاملة، وهو معبر حساس يمر منه الوقود لغزة، ويقع تحت

---

(١) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير حول أثر سياسة إغلاق المعابر على القطاعات الاقتصادية، للفترة ١٥حزيران/يونيو ٢٠٠٧إلى حزيران/يونيو٢٠٠٨، ص٦.

(١) محمد إبراهيم الراعي، تقييم أداء المعابر في قطاع غزة، مرجع سابق، ص٣.

إشراف شركة إسرائيلية يناط بها توريد الوقود لغزة، ومساحته الإجمالية نحو ١٨دونم منها ٢,٥دونم عبارة عن مستودعات قديمة مقامة على أرض مستأجرة لغايات تخزين مشتقات البترول معدا الغاز الطبيعي، والمعبر عبارة عن مكان تتصل به من الجانبين أنابيب كبيرة يفرغ فيها الوقود القادم من إسرائيل، وقد استخدم الاحتلال هذا المعبر كوسيلة ضغط على المدنيين، وذلك بتقويض إمدادات الوقوع إلى قطاع غزة.[١]

٤- معبر رفح: يقع معبر رفح جنوب قطاع غزة على الحدود مصرية الفلسطينية، وهو المعبر الوحيد الذي يربط بين قطاع غزة وجمهورية مصر العربية، وهو معبر مخصص لحركة البضائع والأشخاص بين مصر وقطاع غزة، السيطرة عليه فلسطينياً بالتنسيق مع مصر ومراقبة الاتحاد الأوروبي، يستخدم وفقاً لاتفاقية المعابر الموقعة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في ١١/١٥/ ٢٠٠٥، لعبور كل فلسطيني يحمل هوية فلسطينية ويستخدم أيضاً لتصدير البضائع الفلسطينية خاصة المنتجات الزراعية، وإدخال أصناف مختلفة من الواردات من أهمها المواد الغذائية، إلا أن مساحة القسم التجاري من المعبر لا تسمح بممارسة الأنشطة التجارية، لأن المساحة المخصصة للأنشطة التجارية لا تتجاوز ٢ دونم، بالإضافة إلى

(١) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير حول أثر سياسة إغلاق المعابر على القطاعات الاقتصادية، للفترة من ١٥حزيران/يونيو ٢٠٠٧إلى ١٤ حزيران/يونيو٢٠٠٨، ص٨، محمد الراعي، تقييم أداء المعابر، ص١٣.

سياسة الاحتلال الإسرائيلي المنهجة لعرقلة الحركة التجارية الفلسطينية العربية ومحاولة التضييق على المواطنين.[1]

واشترطت إسرائيل على السلطة الفلسطينية إبلاغها بأسماء كل من يريد استخدام معبر رفح قبل (٤٨)ساعة لتقرر ما إذا كانت ستسمح له بالعبور أم لا، واتفاقية عام ٢٠٠٥م لم تمنح إسرائيل حق إغلاق المعابر بمفردها فهي تتحايل لذلك باستخدام نص يلزم الطرفين بعدم فتح المعابر إلا بحضور مراقبي الاتحاد الأوروبي، وعادة تمنعهم بذرائع أمنية مما خلق أوضاعاً إنسانية صعبة.[2]

٥- معبر العودة: يعرف باسم (صوفا) يقع شرق مدينة رفح ويسيطر عليه الاحتلال الإسرائيلي سيطرة كاملة، وتبلغ مساحة المعبر نحو ١١٢ دونم، وهو معبر صغير ومخصص للحركة التجارية، وأغلبها مواد البناء كالحصمة والاسمنت، والتي تعبر باتجاه قطاع غزة فقط، ولا يتم إدخال أية بضائع أخرى من خلال هذا المعبر إلا في ظل الظروف الاستثنائية، التي يتم فيها إغلاق معبر المنطار (كارني)، وأيام الفتح الجزئي تدخله بعض المساعدات الإنسانية.[1]

---

(١) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير حول أثر سياسة إغلاق المعابر على القطاعات الاقتصادية، للفترة من ١٥حزيران/يونيو ٢٠٠٧إلى ١٤ حزيران/يونيو٢٠٠٨، ص١٠، محمد الراعي، تقييم أداء المعابر، ص١١.

(٢) راجع تفصيلات عن المعابر علي موقع الجزيرة نت، علي شبكة الانترنت

(١) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير حول أثر سياسة إغلاق المعابر على القطاعات الاقتصادية، للفترة من ١٥حزيران/يونيو ٢٠٠٧إلى ١٤ حزيران/يونيو٢٠٠٨، ص١٠، أ.محمد الراعي، تقييم أداء المعابر، مرجع سابق، ص١١.

نلاحظ فيما سبق السيطرة الكاملة على هذه المعابر من قبل الاحتلال الإسرائيلي والتحكم فيها، وكما تستخدمه كعامل أساسي في فرض الحصار والتضييق على المواطنين بحجة الأمن.

المركز القانوني الدولي لقطاع غزة

يكتسب الوضع القانوني في قطاع غزة، أحكامه القانونية، كونه جزء من الإقليم الفلسطيني المحتل منذ انفصال فلسطين التاريخية عن الخلافة العثمانية، ومنذ ذلك الحين لم يحكم القطاع شعبه ومواطنيه في سيادة وطنية كاملة، مما يبقي على حكم الإقليم في ظل أحكام القانون الدولي، وقد عادت حالة الاحتلال الكامل لقطاع غزة التي سلبت كامل السيادة عند احتلال السلطات الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية، بذلك أصبح كامل الإقليم الفلسطيني محتل من قبل الاحتلال الإسرائيلي[1]، سندرس المركز القانوني الدولي لقطاع غزة قبل وبعد الانسحاب الإسرائيلي لقطاع غزة عام ٢٠٠٥م في فرعين:

المركز القانوني الدولي لقطاع غزة قبل الانسحاب الإسرائيلي عام٢٠٠٥

خضع قطاع غزة قديماً لسيطرة القوى الطامعة المختلفة، والتي كانت سبباً في سيطرة الاحتلال الإسرائيلي، وهو سيطرة بريطانيا على الأراضي الفلسطينية فقد قامت بالسيطرة على فلسطين في العام ١٩١٧م، ثم وقعت الأراضي الفلسطينية للحكم العسكري عام ١٩٢٠م، وثم تثبت

---

(١) أ.سمير جبر دويكات، الوضع القانوني لقطاع غزة وفقاً لأحكام القانون الدولي الإنساني، الحوار المتمدن، العدد(٢٢١٦)، بتاريخ ٢٠٠٨/١٠٣، محور دراسات وأبحاث قانونية ،http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=127626

openkandil.com

صك الانتداب البريطاني على فلسطين عام ١٩٢٢م، وفي هذا الإطار يعتبر قطاع غزة جزاءً من الوطن يخضع لنفس السيطرة الفعلية التي تحكم باقي الأراضي الفلسطينية.[١]

فقد تم وضع قطاع غزة منذ ١٥أيار/مايو سنة ١٩٤٨م تحت السيطرة الفعلية للقوات المصرية، وقد اعتبر القطاع بموجب القانون المصري رقم ٦٢١ لسنة ١٩٥٣ منطقة من فلسطين، وواقعة تحت راقبه القوات المصرية، وتتمتع بكيان مؤقت في ظل سلطة إدارية محلية إلى أن يتم التوصل إلى تسوية نهائية للقضية الفلسطينية،[٢] لم تحاول مصر طوال فترة إدارتها لقطاع غزة أن تعمل على ضمه لأراضيها أو إعلان سيادتها عليه بل إنها حافظت على كيانه، وعلى سيادته الفلسطينية، حيث أنشأت حكومة عموم فلسطين وجعلت غزة مقراً لها، ودعتها للاشتراك في مناقشات الجامعة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، كما تم في عام ١٩٦٢م إعلان دستور فلسطيني مؤقت في قطاع غزة جاء فيه بأن فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي وأن قطاع غزة جزء لا يتجزأ من الوطن العربي،[١] وقد تم إعلان انتهاء الانتداب البريطاني، وكان قطاع غزة جزء من الأراضي الفلسطينية وكان يسمى لواء غزة وكان يضم ثلاثة مدن غزة

---

(١) هارون رشيد، قصة مدينة غزة، سلسلة المدن الفلسطينية (١٢)، تصدر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص٥٤-٦٥.

(٢) د.إبراهيم شحاته، الحدود الآمنة والمعترف بها دراسة قانونية للتوسع الإسرائيلي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، سلسلة الدراسات رقم ٣٧، ط١، ١٩٧٤، ص٢٩.

(١) عصام الدين السيد حواس، الحكم الذاتي لشعب فلسطين، سلسلة دراسات قومية تصدر عن مركز النيل للإعلام، القاهرة، العدد ١٣، ١٩٨١، المرجع سابق، ص٨٩.

والمجدل وخانيونس، [1] فإن السيادة على قطاع غزة في الفترة السابقة بقيت للشعب الفلسطيني القاطن فيه دون أن تتأثر أو تزول بخضوعه للإدارة المصرية.[2]

وبعد نكبة عام ١٩٦٧م أصبح عن قطاع يشمل خمس محافظات على ما ذكر سابقاً، وبعد النكبة والتهجير التي لحقت بالسكان الأصليين فإن القطاع أصبح ملجئاً للكثيرين للاجئين، [3] وقد تم احتلاله مع الأراضي الفلسطينية كلها عام ١٩٦٧م، ومنذ ذلك الوقت يُعدّ قطاع غزة أرضاً محتلة بلا سيادة ولا حكم ذاتي بموجب القانون الدولي، وقد أكدت قرارات مجلس الأمن وتصريحات رئاسة المجلس وقرارات الجمعية كذلك.[4]

بالإضافة إلى قراري مجلس الأمن الشهرين ١٩٦٧/٢٤٢، و١٩٧٣/٣٣٨، اللذين يضعان الأساس القانوني في تحديد أن إسرائيل قوة محتلة لقطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك شرقي القدس، ويطالبانها بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها خلال حرب ١٩٦٧، فقط أصدر مجلس الأمن عدداً من القرارات التي تؤكد وجوب التزام إسرائيل

---

(١) د.عبد الرحمن محمد علي، وآخرون، إسرائيل والقانون الدولي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط١، ٢٠١١، ص١٥٦.

(٢) د.موسى القدسي الدويك، المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، مرجع سابق، ص٣٤٥.

(٣) هارون رشيد، قصة مدينة غزة، سلسلة المدن الفلسطينية (١٢)، تصدر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص٥٤-٦٥.

(٤) د.عبد الرحمن محمد علي، وآخرون، إسرائيل والقانون الدولي، مرجع سابق، ص١٥٦.

بواجباتها القانونية الدولية،[1] وبالاتجاه نفسه أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدداً من القرارات،[2] حيث أكدت فيها عدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي التي وقعت تحت السيطرة الإسرائيلية بعد حرب ١٩٦٧م، وبموجب هذه القرارات تُعدّ أرضاً محتلة، وينطبق عليها أحكام القانون الدولي الإنساني للأراضي الواقعة تحت الاحتلال، وعلى وجه الخصوص اتفاقية جنيف الرابعة ١٩٤٩.[3]

المركز القانوني الدولي

لقطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي عام ٢٠٠٥

يشكل الإخلاء الإسرائيلي لقطاع غزة حدثاً تاريخياً، بعد مرور ثمانية وثلاثون عاماً على الاحتلال الاستيطاني والعسكري لقطاع غزة،

---

(١) أصدر مجلس الأمن هذه القرارات وهي ١٩٦٧/٢٣٧، و١٦٩٨/٢٤٨،و١٩٦٨/٢٥٢، و١٩٦٨/٢٥٨، ١٩٦٨/٢٥٩، و١٩٦٩/٢٦٧، و١٩٦٩/٢٧١، و١٩٧١/٢٩٨، و١٩٧٣/٣٣٩، و١٩٧٥/٣٦٨، و١٩٧٩/٤٤٦، و١٩٧٩/٤٥٢، و١٩٨٠/٤٦٥، و١٩٨٠/٤٦٨، و١٩٨٠/٤٦٩، و١٩٨٠/٤٧١، و١٩٨٠/٤٧٦، و١٩٨٠/٤٧٨، و١٩٨٠/٤٨٤، و١٩٨١/٤٩٧، و١٩٨٢/٥٠٠، و١٩٨٦/٢٩٢، و١٩٨٧/٦٠٥، و١٩٨٨/٦٠٨، ١٩٨٩/٦٣٦، و١٩٨٩/٦٤١، و١٩٩٠/٦٧٢، و١٩٩٠/٦٧٣، و١٩٩٠/٦٨١، و١٩٩١/٦٩٤، و١٩٩٢/٧٢٦، و١٩٩٦/١٠٧٣، وحيث طالبت مجمل تلك القرارات الاحتلال الإسرائيلي بالانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها جراء حرب ١٩٦٧، كما أكدت على عدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي، وعلى رفض حيازة الأرض عن طريق الاحتلال العسكري.

(٢) راجع : د.عبد الرحمن محمد علي، إسرائيل والقانون الدولي، مرجع سابق، ص١٥٦

(٣) المرجع السابق نفسه.

obeikandl.com

ويعتبر أول انسحاب إسرائيلي من أرض فلسطينية أنهى خروج آخر جندي إسرائيلي فجر الاثنين الموافق ٢٠٠٥/٩/١٢ م من قطاع غزة، ويشمل الوجود العسكري والاستيطاني الإسرائيلي تنفيذاً لخطة سلطات الاحتلال الإسرائيلي لفك الارتباط أحادي الجانب مع قطاع غزة،[١] وقامت إسرائيل بإخلاء مستوطناتها من ساكنيها وتفكيكها وتدمير ما بقي منها، وأعادت انتشار جنودها على حدود القطاع، إلا أنها في المقابل أبقت سيطرتها وتحكمها على المعابر البرية والجوية والبحرية للقطاع، فأصبح قطاع غزة بمثابة سجناً كبيراً لساكنيه، كما استمرت إسرائيل في ممارسة انتهاكاتها لحقوق الفلسطينيين في المجالات المختلفة.[٢]

فقد نشرت جمعية " چيشاه- مسلك " في كانون ثانٍ ٢٠٠٧ مذكرة الموقف "محتلون منفصلون" التي تطرقت فيها ضمن أمور أخرى إلى المجالات التي تواصل الاحتلال الإسرائيلي ممارسة السيطرة عليها في قطاع غزة، حتى بعد انسحاب القوات البرية الثابتة وإزالة المستوطنات الإسرائيلية من القطاع في آب - أيلول ٢٠٠٥.[١]

---

(١) فريق العمل:أحمد نهاد الغول، إياد القرا، صلاح عبد العاطي، حسن حلاسه، بعد مرور عام على إخلاء الإسرائيلي لقطاع غزة والآثار القانونية للإخلاء-إدارة الأراضي المخلاة-المناطق المهمشة، هيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان، فلسطين، تقرير رقم (٤٥)، ص٩.

(٢) فريق العمل:أحمد نهاد الغول، إياد القرا، صلاح عبد العاطي، حسن حلاسه، بعد مرور عام على إخلاء الإسرائيلي لقطاع غزة والآثار القانونية للإخلاء-إدارة الأراضي المخلاة-المناطق المهمشة، هيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان، فلسطين، تقرير رقم (٤٥)، ص٧.

(١) چيشاه -مسلك ، محتلون منفصمون، الملاحظة رقم 1 أعلاه

obeikandl.com

تصف مذكرة الموقف بالإضافة لذلك كيف يؤثر الوجود الإسرائيلي العسكري الدائم في الضفة الغربية ووسائل الحكم المطبّقة هناك على حياة سكان قطاع غزة، إذ توجد بين سكان قطاع غزة وسكان الضفة الغربية أواصر قربى عائلية واسعة وأيضا علاقات تجارية، اقتصادية، ثقافية وتعليمية وثيقة، وطرأت منذ ٢٠٠٧ تغييرات في السيطرة الإسرائيلية في قطاع غزة - خاصة بعد سيطرة حركة حماس على الحكم في قطاع غزة في شهر حزيران ٢٠٠٧ . سنستعرض في باختصار جوانب الحياة في قطاع غزة التي يواصل الاحتلال الإسرائيلي ممارسة سيطرتها عليها، عبر تأكيد التغييرات التي طرأت منذ نشر مذكرة الموقف "محتلون منفصمون "فحركة الناس والبضائع، والمجال الجوي تسيطر إسرائيل سيطرة تامة على المجال الجوي لقطاع غزة وتمنع أية حركة للأشخاص أو للبضائع عبر الجو تم إغلاق المطار الذي أقيم في غزة عام ١٩٩٨ في تشرين أول٢٠٠٠ بعد اندلاع الانتفاضة الثانية، وقامت إسرائيل بتفجيره في العام٢٠٠١م، ومنذ ذلك الحين لا توجد حركة جوية من وإلى قطاع غزة، باستثناء حركة الطائرات الإسرائيلية، تلك التي يقودها طيار أو بدون طيار والتي تحلق في أجواء قطاع غزة، تقوم بعمليات مراقبة، تجمع معلومات وتفجّر أهدافاً معينة، بما في ذلك عبر عمليات"تصفية عينية"، أي اغتيال أشخاص من الجو تعرّفهم إسرائيل على أنهم مطلوبين، وكذلك تسيطر إسرائيل سيطرة تامة على المياه الإقليمية لقطاع غزة وتمنع حركة المسافرين والبضائع عبر البحر، وتحدد إسرائيل عمليات صيد الأسماك للفلسطينيين لغاية مسافة لا تزيد عن ثلاثة أميال عن شواطئ غزة، وقد سمحت إسرائيل في العام ٢٠٠٨

بشكل استثنائي لستة سفن من الوصول إلى شواطئ غزة،[1] لكنها تمنع السفن، منذ ذلك الحين من الوصول، عللت إسرائيل منع حرية النقل والحركة البحرية عند شواطئ غزة بواسطة منظومات قانونية مختلفة لغاية العام ٢٠٠٥ ادّعت أن تقييد الحركة جاء بموجب قوانين الاحتلال؛ فقد عللت منذ العام٢٠٠٥م سيطرتها على المياه الإقليمية لقطاع غزة بأنها"فرض قيود أمنية على مناطق الصيد مقابل شواطئ غزة"، وأحياناً عبر تعريفها كمناطق مستثناة exclusion zone أو مناطق قتال[2] بتاريخ٢٠٠٩/١/٣م في أوج العملية العسكرية واسعة النطاق التي أطلق عليها اسم"الرصاص المصبوب"، أعلنت إسرائيل عن فرض حصار بحر maritime blockade قبالة شواطئ غزة، ومع أن العملية انتهت في ذلك الشهر، إلا أن إسرائيل أبقت على الحصار البحري ساري المفعول،[3] وعلى الرغم من التزام إسرائيل بالسماح بإقامة ميناء بحري في قطاع غزة، إلا أنها دمرت في العام٢٠٠١ منشآت تابعة

---

(١) منع سلاح البحرية الإسرائيلي في كانون ثانٍ ٢٠٠٨ عدة سفن مساعدات من الوصول إلى شواطئ غزة فقد تم مثلاً منع وصول سفينة ليبية روني سوفير ووكالات الأنباء، "سلاح البحرية منع سفينة ليبية من نقل معدات لغزة" Ynet 1.12.2008 ، (بالعبرية) www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3631228,00.html وسفينة أبحرت من قبرص مع معدات إغاثة روني سوفير وياعيل ليفي، "سفينة إغاثة تصطدم بسفينة سلاح البحرية في غزة" Ynet 30.12.2008 (بالعبرية) www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3646981,00.html

(٢) ورقة موقف المدعي العسكري الرئيسي، ملاحظة رقم ٤ أعلاه ، ص ٣٨.

(٣) قارنوا: چيشاه- مسلك ، مذكرة موقف لتلخيص عمل لجنة تيركيل كانون ثان ٢٠١١ www.gisha.org/UserFiles/File/HiddenMessages/PositionpaperTurkelarabica23111.doc

للشركة المنفذة، كانت قد أقيمت في الموقع المخصص لتطوير الميناء، ومنذ ذلك الحين تمنع إسرائيل بناء الميناء عبر رفضها الالتزام للمانحين بعدم هدمه إذا تم بناؤه [1].

وكما يسيطر الاحتلال الإسرائيلي بطبيعة الحال سيطرة تامة على المعابر بينها وبين قطاع غزة أغلقت إسرائيل منذ حزيران ٢٠٠٧ ثلاثة من المعابر الأربعة لنقل البضائع إلى غزة؛ معبر كارني، وهو شريان الحياة التجارية إلى غزة الذي تمر عبره الشاحنات المغادرة للقطاع وغالبية الشاحنات الوافدة إليه؛ معبر صوفا، الذي تمر عبره مواد البناء لقطاع غزة؛ ومعبر ناحل عوز الذي تُنقل عبره الوقود وغاز الطهي إلى غزة .أما المعابر التي ظلت مفتوحة بين إسرائيل وقطاع غزة فهي معبر كيرم شلوم كرم أبو سالم لنقل البضائع الموجود داخل إسرائيل بجانب الحدود معبر إيرز لعبور المسافرين، والذي تقتصر فيه حركة الفلسطينيين اليوم على"الحالات الإنسانية مع التأكيد على حالات طبية عاجلة."، كما يسيطر الاحتلال على سجل السكان، ونظام الضرائب، والسيطرة الميدانية في مناطق القطاع، والسيطرة على البنى التحتية المدنية لقطاع غزة مثل الكهرباء، الماء والاتصالات وتبعات التحكم في السلطة الفلسطينية وفي الضفة الغربية على حياة سكان غزة. [2]

ولذلك لا يمكن الفصل مطلقاً بين المركز القانوني لقطاع غزة وبين المركز القانوني للضفة الغربية أو القدس؛ لهذا السبب فإن إسرائيل

---

(١) چيشاه-مسلك ، محتلون منفصمون، ملاحظة ١ أعلاه، ص٤٥.

(٢) ساري باشي، تمار فلدمان، مؤشر السيطرة – مسؤولية اسرائيل المتواصلة على قطاع غزة، جمعية جيشاه مسلك، مركز الدفاع عن حرية الحركة ، ص ١١-١٦.

حاولت أن تجزئ التسوية تجعل لقطاع غزة وضعاً مستقلاً، فتدعي أنها انسحبت منه، طبعاً انسحاب إسرائيل ليس انسحاباً، إنما هو إخلاء قطاع غزة من المستوطنات الإسرائيلية التي كانت هدفاً للمقاومة، ومن ثم نستطيع أن نقول إن هذه الخطوة كانت من ناحية انتصاراً للمقاومة، ولكنها كانت من ناحية أخرى خطوة جديدة حتى يمكن أن تتفرغ إسرائيل لقطاع غزة،[1] ولكن من الناحية القانونية لا تزال الرابطة القانونية قائمة وهي أن قطاع غزة لا يزال أراضي محتلة شأنها شأن الضفة الغربية والقدس، واعترفت الأمم المتحدة بذلك؛ لأن معيار هو معيار القدرة على السيطرة الفعلية على الإقليم، لا الوجود العسكري وهو ما يملكه الاحتلال الإسرائيلي.[2]

فالمسار القانوني أن فلسطين كلها أرض واحدة، وأن إسرائيل قامت على جزء منها بموجب قرار التقسيم ثم تمددت بحكم الأمر الواقع كان لها ٥٦,٥٪ فقط في قرار التقسيم ١٨١ ثم أخذت تتوسع حتى حصلت الآن على أكثر من ٨٨٪ من أراضي فلسطين، إذاً الأراضي الفلسطينية يجب أن تعامل وحدة واحدة من ناحية القانون الدولي يعني عندما نتحدث على قطاع غزة فهو ملف واحد من ملفات ثلاثة لا يجوز مطلقاً أن نفصلها عن بعضها البعض، ولكن هناك شعور من الناحية السياسية أن إسرائيل

---

(١) د.عبد الله الأشعل، الوضع القانوني للقطاع بعد الانسحاب الإسرائيلي منه، برنامج ما وراء الخبر مقدمة حسن جمول

http://www.aljazeera.net/programs/pages/0bc08907-c359-4a96-ab48-b9a8cf02c54d

(٢) د.عبد الله الأشعل، هولوكوست غزة في نظر القانون الدولي، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ط١، ٢٠١٠، ص٣٠-٣١.

كانت تخطط فعلاً لما تقوم به الآن، الآن نتنياهو أبرز تماماً الخطة الإسرائيلية التي كان ربما فكروا فيها منذ عام ٢٠٠٤م، وهي تقسيم الأراضي الفلسطينية والتعامل المختلف مع كل قطاع على حدة، قطاع غزة يتم سحب القوات الإسرائيلية منه والسيطرة عليه حتى تتنافس فتح وحماس وتتقاتلا وهذا ما حدث ثم إجراء انتخابات هناك في عام ٢٠٠٦م حتى يمكن أن ينتزعوا حماس من صفة المقاوم إلى صفة التنظيم السياسي ومن ثم يمكن تلجيمها، إذاً هناك خطة إسرائيلية للقضاء على المقاومة وتسوية القضية على النحو الذي أرادته بفصل الأقاليم الفلسطينية.[1]

أستند إلى أن العلاقة بين إسرائيل وبين قطاع غزة هي علاقة احتلال على أساس أن الاحتلال تعريف القانون الدولي وفي اتفاقات جنيف الأربعة أن الاحتلال هو السيطرة الفعلية، إسرائيل تسيطر سيطرة فعلية على القطاع والسيطرة الفعلية لا تتطلب مطلقاً وجود قوات عسكرية في الإقليم ولهذا السبب إسرائيل تخبطت في تحديد الوضع القانوني للإقليم وعندما أعلنت أن إقليم غزة إقليم معادي، ليس هناك شيء في القانون الدولي اسمه إقليم معادي لأنه إذا كانت غزة تحررت من الاحتلال وأصبحت جزءاً مستقلاً ودولة قائمة بذاتها هذا يؤدي إلى القضاء على القضية الفلسطينية وعلى وحدة الأراضي الفلسطينية ولكن من ناحية أخرى فإن إسرائيل عادة لم تدخل منطقة وتنسحب منها إذا كانت المنطقة تابعة لدولة أخرى يعني مثلا في سيناء، خرجت من سيناء على أساس أن سيناء تابعة لمصر، الآن

---

(١) د.عبد الله الأشعل، الوضع القانوني للقطاع بعد الانسحاب الإسرائيلي منه، برنامج ما وراء الخبر مقدمة حسن جمول

http://www.aljazeera.net/programs/pages/0bc08907-c359-4a96-ab48-b9a8cf02c54d

تخرج من غزة وغزة تعتبر تابعة لفلسطين هذا أمر مختلف لأن دخول إسرائيل إلى فلسطين يختلف عن دخولها إلى مصر أو سوريا أو الأردن، دخولها هو دخول الالتهام والإحلال والادعاء بما يسمى باسترداد الأراضي التي كانت لليهود منذ آلاف السنين إذاً القضية في فلسطين تختلف تماماً عن القضية في الأراضي التابعة لدول مجاورة.[1]

وبغض النظر عن المزاعم الإسرائيلية القائلة بأن حكومة الاحتلال الإسرائيلي أعلنت قطاع غزة أرضاً معادية، بعد فك الارتباط مع قطاع غزة عام ٢٠٠٥م، فهذا غير مقبول من الناحية القانونية، ولا يعفي إسرائيل من مسؤوليتها القانونية الدولية لأن الاحتلال الإسرائيلي من الناحية العملية وبحكم الواقع هو من يسيطر على معابر وسواحل وفضاء قطاع غزة، كما أن الاحتلال الإسرائيلي هو من يتحكم في منع أو السماح بدخول وخروج البضائع والأفراد تحكماً كاملاً،[2] وكما احتفظت إسرائيل لنفسها فيه بصلاحيات أمنية واسعة بشكل يؤثر مباشرة على السكان وبقاء السيطرة الاقتصادية والعسكرية الإسرائيلية على الإقليم الجوي والبحري والبري، والسيطرة الكاملة على معابره الحدودية وإدارة سجل السكان، وإجراءات لم شمل العائلات ودخول البضائع إلى غزة أو الخروج

---

(١) د.عبد الله الأشعل، الوضع القانوني للقطاع بعد الانسحاب الإسرائيلي منه، برنامج ما وراء الخبر مقدمة حسن جمول hhttp://www.aljazeera.net/programs/pages/0bc08907-c359-4a96-ab48-b9a8cf02c54d، د.عبد الله الأشعل، هولوكوست غزة في نظر القانون الدولي، مرجع سابق، ص٣٠-٣١

(٢) د.عبد الرحمن محمد علي، وآخرون، إسرائيل والقانون الدولي، مرجع سابق، ص١٥٧.

منها والتحكم الكامل بتزويد غزة: بالوقود والكهرباء والغاز،[1] وتبعاً لذلك، فإن غزة تبقى في القانون الدولي أرضاً محتلة، وينطبق عليها ما ينطبق على الأراضي المحتلة من أحكام القانون الدولي الإنساني،[2] وبالنظر لكون قطاع غزة أرض محتلة تبقى علاقة هذه الأرض مع دولة الاحتلال الإسرائيلي محكومة بقواعد القانون الدولي الناظمة للاحتلال.

(١) د.ماهر حامد الحولي، د.عبد القادر صابر جرادة، التكييف الشرعي والقانوني للحرب على غزة، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإسلامية)، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، فلسطين غزة، يونيو ٢٠١١، ص٦٣٣-٣٣٤.

(٢) د.عبد الرحمن محمد علي، وآخرون، إسرائيل والقانون الدولي، مرجع سابق، ص١٥٧.

obeikandl.com